

Distr.: General  
9 January 2014  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٣١-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نيويورك

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة  
٢٠١٤-٢٠١٧ المستقبل الذي نصبو إليه: الحقوق والتمكين

المحتويات

الفقرات الصفحة

|    |       |       |                                                                                   |
|----|-------|-------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| ٣  | ١٢-١  | ..... | أولاً - مقدمة                                                                     |
| ٧  | ١٦-١٣ | ..... | ثانياً - الولاية                                                                  |
|    |       | ..... | ثالثاً - إدماج المساواة بين الجنسين في نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، |
| ٨  | ٣٤-١٧ | ..... | النتائج                                                                           |
| ١٨ | ٦٣-٣٥ | ..... | رابعاً - الفعالية المؤسسية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني                   |
| ٢٧ | ٨٠-٦٤ | ..... | خامساً - التنسيق والشراكات                                                        |
| ٣٢ | ٨٣-٨١ | ..... | سادساً - إعداد التقارير عن نتائج استراتيجية المساواة بين الجنسين وتقييمها         |



الرجاء إعادة استعمال الورق

270114 270114 14-20396 (A)



## المرفقات

(متاحة على الموقع الشبكي للمجل التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

1. Terminology used in the gender equality strategy
2. Key global and regional commitments to gender equality
3. UNDP system-wide collaboration
4. Theory of change for outcome 4
5. Executive summary of midterm review of UNDP gender equality strategy, 2008-2013
6. UNDP strategic plan, 2014-2017: integrated results and resources framework (*with high-lighted gender references*)
7. Institutional effectiveness monitoring matrix
8. Gender parity strategy

## أولا - مقدمة

١ - يتسم تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأهمية محورية بالنسبة إلى ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وهما ملازمان للمقاربة الإنمائية التي ينتهجها. ويشمل هذا الجهد المناداة بحقوق متساوية للمرأة والفتاة، ومكافحة الممارسات التمييزية والتصدي للأدوار والقوالب النمطية التي تؤثر على أوجه عدم المساواة والإقصاء.

٢ - وتُعرض استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في وقت بالغ الأهمية في مجال وضع السياسات العالمية. فمع أن العالم يجهد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تُبذل الجهود حاليا لبلمرة مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة كي تسترشد بها التنمية العالمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، توافق المشاركون على ضرورة إيجاد نموذج إنمائي أوسع نطاقا قائم على الشمولية والمساواة والاستدامة. وأكد قادة العالم في ريو + ٢٠ أن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة بفعالية "مهمان للعمل بفعالية على تحقيق التنمية المستدامة من جميع جوانبها"، كما هو مبين في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨. ويُعترف على نحو متزايد بالمساواة بين الجنسين، المتجذرة في حقوق الإنسان، هدفا إنمائيا أساسيا قائما بذاته، وبأهميتها البالغة في التسريع بمجمل عملية التنمية المستدامة.

٣ - وتشكل السنتان الأخيرتان الفاصلتان عن المهلة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ فرصة لتكثيف الاستثمارات سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إذ توفر عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الدورة الخامسة والثمانين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٤، فرصة لاستعراض العبر المستخلصة وتبني أفضل الممارسات في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما يوفر استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، واستعراض مؤتمر بكين + ٢٠ لعام ٢٠١٥ والمناقشات التي أجريت حول أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فرصا إضافية للتوصل إلى توافق متجدد ولتجديد الالتزامات العالمية بإيجاد عالم أكثر مساواة وشمولا واستدامة.

٤ - ورغم ما أُحرز من تقدم منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥، لا تزال مجموعة من التحديات تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منها الوصول غير المتكافئ للمرأة إلى الموارد الاقتصادية والبيئية؛ والتمييز الاجتماعي والقانوني ضد النساء والفتيات؛ والعبء غير المتناسب من العمل غير المدفوع الأجر؛ والعنف ضد المرأة، الذي لا يشكل فقط انتهاكا للحقوق الأساسية بل يعوق أيضا تمكين المرأة في

المجالين الاقتصادي والسياسي. إن هذه التحديات تعرقل تقدم المرأة وأسرقتها وبلدها. ففي أفقر البلدان، وفي البيئة المتضررة من النزاعات العنيفة أو الكوارث الطبيعية، يزيد عدم المساواة بين الجنسين في كثير من الأحيان مما يفاقم من حدة آثارها السلبية على التنمية.

استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: مهمة ومقاربة

٥ - انسجاماً مع الرؤية الواردة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تكمن مهمة استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في الإسهام في القضاء على الفقر وفي الحد بدرجة كبيرة من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة وتعزيز وحماية حقوقها. فبالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها أحد عوامل التغيير وقائدة لعمليات التنمية التي تمس حياتها، يتوخى البرنامج الإنمائي إيجاد عالم أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على التكيف.

٦ - وبالنسبة إلى البرنامج الإنمائي، تركز المساواة بين الجنسين على حقوق الإنسان والقواعد والمعايير الدولية. فإحقيق الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة والرجل محوري بالنسبة إلى إطار التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي وحيوي لتحقيق التنمية المستدامة. ويولي البرنامج الإنمائي الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره الاستراتيجية الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين<sup>(١)</sup>. وينتهج البرنامج الإنمائي مقاربة مزدوجة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني: فهو يدعم تمكين النساء والفتيات من خلال اتخاذ إجراءات جنسانية محددة الأهداف، ويعالج في الوقت عينه الشواغل الجنسانية التي تشوب وضع وتخطيط وتنفيذ وتقييم كل السياسات والبرامج.

٧ - وستشمل مقاربة البرنامج الإنمائي لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إيلاء اهتمام خاص بالنساء والفتيات اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز بسبب العرق أو الإعاقة، أو لكونهن مهاجرات أو من الشعوب الأصلية. وستعتمد هذه المقاربة بشكل كبير على التعلم والتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف والبحوث وأفضل الممارسات المتبعة في السياسات والبرامج والاستراتيجيات وتسهيل البحث وعمليات التبادل بين الشركاء من بلدان ومناطق مختلفة. وسيشمل هذا الجهد تبادل الخبرات بين الشركاء والجماعات النسائية من بلدان الجنوب والتشجيع على مزيد من التعاون بين البلدان التي تواجه تحديات إنمائية مماثلة.

(١) كما يبين ذلك بوضوح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٣/١٩٩٨.

٨ - ومن الحيوي أيضا إيلاء اهتمام خاص لإشراك الرجال والفتيان في دعم المناداة بالمساواة بين الجنسين وفي العمل على تحقيقها، وسيتبع البرنامج الإنمائي استراتيجية محددة لمنع العنف الجنسي والجنساني ومواجهته.

٩ - ويسلّم البرنامج الإنمائي بأن إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلب العمل في تعاون مع جهات فاعلة أخرى. وسيواصل البرنامج بشكل خاص العمل في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على دعم الهيئات الحكومية الدولية التي تُعنى بالمساواة بين الجنسين في صوغ السياسات والمعايير والقواعد العالمية. وتنسيق وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيساعد البرنامج الدول الأعضاء على تنفيذ هذه المعايير بتوفير الدعم التقني للبلدان التي تطلبه. ويظل البرنامج خاضعا لمسألة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (خطة العمل على نطاق منظومة)، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة ككل، فضلا عن الجهات المعنية بها، في ما يتعلق بالتزاماته بتحقيق المساواة بين الجنسين. كما سيواصل البرنامج، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومدير نظام المنسق المقيم، كفالة إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر الفرع ٥-١).

المزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين

١٠ - تبني استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ عملها على الإنجازات والدروس المستفادة من الاستراتيجية الأولى للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وجرى إيراد هذه الدروس في المرفقين ٤ و ٥. وتشمل المزايا النسبية لبرنامج الإنمائي في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين ما يلي:

(أ) وجود عالمي من خلال مكاتب المقيمين في أكثر من ١٧٠ بلدا وتمتعه بصفة المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المنوطة بها ولاية واسعة النطاق لتحقيق التنمية. والبرنامج الإنمائي هو أيضا مدير نظام المنسق المقيم ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ب) الاعتراف بجهاده وبقدرته على أداء دور الميسر للتوسط في إجراء حوار بين جهات فاعلة مختلفة؛

(ج) القدرة على الاستفادة من الشراكات مع الوزارات الحكومية المركزية المختصة ومؤسسات الحكم الأخرى من أجل تعزيز الإصلاحات القانونية والسياساتية التي

تزيل الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين ودون وضع سياسات لتمكين النساء والفتيات؛

(د) القدرة على دعوة المجتمع المدني والمجموعات النسائية والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى إلى الانخراط مع السلطات الوطنية في عمليات صنع السياسات؛

(هـ) الاعتراف به كجهة تفكير مؤثرة، بما في ذلك من خلال تقريره السنوي عن التنمية البشرية ومطبوعاته الأخرى، التي توفر فرصاً للدعوة إلى إجراء إصلاحات وتغييرات سياسية في المعايير والسلوكيات الاجتماعية.

بنية استراتيجية المساواة بين الجنسين

١١ - توفر استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التوجيه الاستراتيجي لوحدات عمل البرنامج الإنمائي في مجال تعميم المنظور الجنساني أثناء تطبيق الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي توفر نواتج ومؤشرات للمساواة بين الجنسين لكل من نتائج السبع، بما فيها النتيجة ٤، الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة. وتذهب استراتيجية المساواة بين الجنسين خطوة أبعد من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي بتوفيرها مداخل استراتيجية مفصلة من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في مجال كلٍ من النتائج، بما فيها النتيجة ٤.

١٢ - وعوض تقديم منظور أولويات واحد يسري على جميع الحالات، تعتمد الاستراتيجية على مجموعة من العناصر لإعداد برامج التنمية، ستنطلق منها المكاتب القطرية لوضع خطط عمل تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار وثائق برامجها القطرية وما ينسجم والبرنامج الإقليمي ذات الصلة. وستكون هذه الإجراءات متسقة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرنامج العالم، وأدوات التخطيط للتنمية الوطنية، بما في ذلك التخطيط للمساواة بين الجنسين، ومع إطار عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة الإنمائية للدولة العضو المحددة. وتكفل هذه المقاربة إمساك الجهات الوطنية بزمam الأمور وقيام الأمم المتحدة بتنسيق كيفية مواجهة الاستراتيجية للتحديات الإنمائية المحلية التي تصادفها المرأة. وتُنظَّم استراتيجية المساواة بين الجنسين على النحو التالي:

(أ) الفرع ١ يوفر سياق الاستراتيجية ومهمتها ومقاربتها، والمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي وبُنية الوثيقة؛

(ب) الفرع ٢ يقدم الالتزامات العالمية والمتعهد بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالمساواة بين الجنسين؛

- (ج) الفرع ٣ يشرح كيف سيجري إدراج المساواة بين الجنسين في كل من نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- (د) الفرع ٤ يرسم الخطوط العريضة للترتيبات المؤسسية الداعمة لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أنشطة البرنامج الإنمائي؛
- (هـ) الفرع ٥ يتناول الدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي ضمن منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة شراكته مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعاونها مع المجتمع المدني؛
- (و) الفرع ٦ يصف كيف يعتزم البرنامج الإنمائي تقديم تقاريره عن استراتيجية المساواة بين الجنسين وتقييمها.

## ثانياً - الولاية

### الالتزامات العالمية بالمساواة بين الجنسين

١٣ - تدرج كل الالتزامات العالمية الرئيسية اليوم المساواة بين الجنسين في سياق هواجسها المواضيعية، على غرار ما تقوم به مجموعة من القواعد والمعايير والالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية<sup>(٢)</sup>. ومن أبرز الالتزامات العالمية التي توجّه جهود البرنامج الإنمائي لتعزيز المساواة بين الجنسين: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ منهاج عمل بيجين؛ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية؛ إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة؛ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ و ١٨٨٩ و ١٨٢٠ و ١٨٨٨ و ١٩٦٠ و ٢١٠٦ و ٢١٢٢؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ إطار عمل هيوغو؛ الالتزامات المتعلقة بفعالية المعونة؛ ومجموعة من الالتزامات الإقليمية. ويرد موجز لهذه الالتزامات العالمية والإقليمية في المرفق ٢.

### الالتزامات بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٤ - منذ إطلاق البرنامج الإنمائي أول استراتيجية له للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ما برحت الأمم المتحدة تعزز التزاماتها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعمالها. وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتعزيز التنسيق والمساءلة عن نتائج المساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة.

(٢) يرجى العودة إلى الرابط للاطلاع على المعاهدات الدولية الأساسية العشر لحقوق الإنسان.

١٥ - خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وضعت الأمم المتحدة خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بغية تنفيذ السياسة العامة للأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتوجد خطة العمل التي وافق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠١١، فهما مشتركا وتضع متطلبات موحدة لتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الستة التالية: المساءلة؛ الإدارة المستندة إلى النتائج، الرقابة؛ الموارد البشرية والمالية؛ والقدرات؛ والاتساق؛ والمعارف وإدارة المعلومات. ويعكف البرنامج الإنمائي حاليا على ضمان امتثاله لمتطلبات خطة العمل، ويرد بعض تفاصيل ذلك في الفرع ٥.

١٦ - الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت الجمعية العامة القرار ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، مستكملة بذلك خطة العمل على نطاق المنظومة. ويدعو القرار إلى زيادة الاستثمار في النتائج والنواتج المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتركيز عليها، وإلى امتلاك الخبرة الفنية الكافية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني لضمان الرصد والتقييم والإبلاغ على نحو متسق ودقيق وفعال في ما يتعلق بنتائج المساواة بين الجنسين وبتتبع تخصيص الموارد والنفقات المتصلة بالشؤون الجنسانية. ويشجع القرار ٢٢٦/٦٧ أيضا مؤسسات الأمم المتحدة على جمع وتحليل ونشر بيانات قابلة للمقارنة ومصنفة بحسب الجنس والسن، لتوجيه إعداد البرامج القطرية.

### ثالثاً - إدماج المساواة بين الجنسين في نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، النتائج

الأركان التي أقرها البرنامج الإنمائي في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلاقتها بالمساواة بين الجنسين

١٧ - تحدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ثلاثة مجالات عمل رئيسية هي: (أ) تحديد مسارات التنمية المستدامة؛ (ب) إيجاد نظم شاملة وفعالة للحكم الديمقراطي؛ (ج) بناء القدرة على التكيف.

تحديد مسارات التنمية المستدامة

١٨ - يهيئ مجال العمل المتعلق بتحديد مسارات التنمية المستدامة فرصة لمعالجة أوجه اللامساواة وإعادة صياغة السياسات بهدف تمكين النساء والفتيات، على اختلافهن، حتى



يصبحن عوامل محفزة لتحقيق التغيير وشركاء على قدم المساواة مع الرجال في سياق السعي إلى تعزيز النمو الشامل العادل المنصف والمستدام. فبمشاركة المرأة، سيتسنى النجاح في جهود القضاء على الفقر، وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

#### إيجاد نظم شاملة وفعالة للحكم الديمقراطي

١٩ - إن كفالة مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في عمليات الحكم، وانتفاعهم على قدم المساواة من الخدمات، شرطان مسبقان لإيجاد نظم شاملة وفعالة للحكم الديمقراطي. ويهيئ مجال عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بالحكم الديمقراطي فرصة للنهوض بالحقوق القانونية للمرأة وسبل تمكينها، وتعزيز قدرتها على اللجوء إلى القضاء، وكفالة تقديم الخدمات على نحو منصف ومراعٍ للمنظور الجنساني، وتعزيز مشاركتها على قدم المساواة في عملية صنع القرار.

#### بناء القدرة على التكيف

٢٠ - تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من جهود بناء القدرات الفردية والمؤسسية والاجتماعية على التكيف. وتتسبب أوجه اللامساواة على المستوى النظامي بصفة عامة، ولا سيما اللامساواة بين النساء والرجال في كلٍ من الميادين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في تفاقم الآثار الناجمة عن الصدمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية والمناخية، كما تعوق تحقيق التنمية المستدامة وتوطيد السلام الدائم. ويلزم إشراك المرأة في جميع مراحل العمليات السلمية الرسمية وغير الرسمية، ويجب أن يُستَرشد بأولويات المرأة لدى وضع جدول الأعمال المتعلق بمنع نشوب النزاعات، والتعافي المبكر من الأزمات، وإحلال السلام الدائم، وتحسين القدرة على التكيف، وتحقيق التنمية المستدامة.

#### النتائج (من ١ إلى ٧) في الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢١ - يطرح هذا الجزء من استراتيجية المساواة بين الجنسين مداخل لسبل دفع جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كلٍ من نتائج الخطة الاستراتيجية. وقد أعيد ذكر المداخل الاستراتيجية التي تخص النتيجة ٤ مع النتائج الأخرى عن عمْد بهدف كفالة معالجة مسألة اللامساواة بين الجنسين بغض النظر عن النتيجة التي سيركز أيٌّ من المكاتب القطرية على تحقيقها.

النتيجة ١: أن يكون النمو شاملاً للجميع ومستداماً، ويتضمن قدرات إنتاجية توفر فرص العمل وسبل العيش للفقراء والمستبعدين.

٢٢ - تسلم النتيجة ١ بأن القضاء على الفقر يستوجب استيفاء النمو والتنمية في المستقبل لصفات الشمول والإنصاف والاستدامة، كما تسلم بأن مشاركة المرأة على قدم المساواة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

المداخل الاستراتيجية:

(أ) يعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الوطنيين على دعم النهج الرامية إلى تغيير الأعراف التقليدية الجنسانية، وتذليل أو إزالة الحواجز التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة. (انظر الناتج ٤-١)؛

(ب) يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين لزيادة مراعاة تدابير الحماية الاجتماعية للاعتبارات الجنسانية. (انظر الناتج ٤-١)؛

(ج) يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء في إدراج الاعتبارات الجنسانية وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة للجميع. (انظر الناتج ٤-٥)؛

(د) يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء في كفاءة تنظيم إدارة الموارد الطبيعية على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية. (انظر الناتج ٤-٥)؛

(هـ) يدعم البرنامج الإنمائي جهود الشركاء الرامية إلى زيادة إمكانية حصول المرأة على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية وامتلاكها وإدارتها، بسبل من بينها تمويل برامج تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتكيف معها. (انظر الناتج ٤-٥)؛

(و) يدعم البرنامج الإنمائي الحكومات لكفاءة إمكانية حصول المرأة على الطاقة النظيفة بأسعار ميسورة. (انظر الناتج ٤-٥).

النتيجة ٢: تحقيق توقعات المواطنين المتصلة بالحق في التعبير والتنمية وسيادة القانون والمساءلة عن طريق إيجاد نظم أقوى للحكم الديمقراطي.

٢٣ - تتعلق النتيجة ٢ بإنشاء أو تعزيز الإطار اللازم للحكم الديمقراطي وبناء القدرة على التكيف داخل مبادئ الحكم ونظمه ومؤسساته الرئيسية وقواعد المشاركة فيه.

### المدخل الاستراتيجية:

- (أ) يدعم البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى التعجيل بمشاركة المرأة على قدم المساواة، بما في ذلك الشابات والفئات المهمشة، في عملية صنع القرار. (انظر الناتج ٤-٤)؛
- (ب) يقدم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية لإنشاء أو تعزيز الآليات اللازمة لدفع جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الحكم. (انظر الناتج ٤-٤)؛
- (ج) يدعم البرنامج الإنمائي الشبكات وحركات المجتمع المدني النسائية في جهود تعميم منظورات المساواة بين الجنسين في عملية تقرير السياسات والإصلاحات القانونية، بما فيها الإصلاحات المتعلقة بالشفافية والمساءلة، كما يعزز شراكاته القائمة مع السلطات الحاكمة والإدارات العامة وغيرها من أجهزة تقرير السياسات الرئيسية، بغرض تهيئة الفرص لإشراك تلك الجهات في العمل؛
- (د) يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء في كفالة تنظيم إدارة الموارد الطبيعية على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية. (انظر الناتج ٤-٥)؛
- (هـ) يدعم البرنامج الإنمائي الإصلاحات القانونية والسياساتية الرامية إلى التعجيل بإعمال حقوق المرأة في القانون وعلى صعيد الممارسة، والقضاء على التمييز، والقضاء على العنف الجنسي والجنساني. ويشمل ذلك دعم المؤسسات الوطنية في الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الصعيد الوطني، وكذلك تقديم الدعم التقني وفي مجالي السياسات والدعوة في ما يتعلق بالفساد، والقوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وشؤون الأسرة، والعنف المنزلي، ومسائل الممتلكات والأراضي والميراث ومنح الجنسية، وفي دعم محور الأمية القانونية للمرأة، وأنشطة الدعوة والتدريب في مجال حقوق المرأة لفائدة النساء والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والتقليديين.

**النتيجة ٣: أن تكون لدى البلدان مؤسسات معززة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع تدريجياً.**

٢٤ - تركز النتيجة ٣ على قدرة المؤسسات على قيادة عملية التنمية وتحقيق العدالة والأمن والخدمات الأساسية الأخرى لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الفئات الأكثر تهميشاً.

## المداخل الاستراتيجية:

(أ) يعمل البرنامج الإنمائي على كفالة اشتراك النساء والرجال في إعادة تسير مهام الحكم الأساسية في حالات ما بعد النزاع، ومراعاة تلك الجهود للاحتياجات الخاصة للنساء والرجال. وسيقدم الدعم من أجل كفالة اعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأولويات في الميزانية والسياسات العامة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، ومراعاة مخصصات الميزانية للاعتبارات الجنسانية؛

(ب) يدعم البرنامج الإنمائي الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية لتوسيع فرص المرأة في الحصول على الخدمات، بما فيها خدمات الصحة والحماية الاجتماعية والأمن ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وإشراك النساء والرجال على نحو منصف في تحديد أولويات الخدمات المحلية وتوفيرها. ويشمل ذلك دعم الجماعات النسائية في وضع قيادات مبادرات مكافحة الفساد؛

(ج) يعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء<sup>(٣)</sup> من أجل كفالة فعالية خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، من خلال إنشاء برامج موجهة تديرها وتستفيد منها النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررات منه. وسيولى اهتمام خاص لمعالجة العنف الجنساني ولدور الرجال والفتيان في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛

(د) يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين في تقديم الدعم والخدمات في قطاعات متعددة لضحايا العنف الجنسي والجنساني. (انظر الناتج ٤-٢)؛

(هـ) يدعم البرنامج الإنمائي الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز وصول المرأة إلى العدالة في النظم الرسمية وغير الرسمية. وهذا يشمل زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في القطاعات القضائية والأمنية والقانونية من خلال بناء القدرات وزيادة تمثيل المرأة في عملية صنع القرار؛ وتعزيز جهود التمكين القضائي للمرأة؛ وإشراك الزعماء الدينيين والتقليديين في مجال حقوق المرأة؛

(و) بالنظر إلى أن المساواة بين الجنسين هي من العوامل الدافعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيُسَرَّشَد في إجراء جميع التقييمات وخطط العمل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية (بما فيها خطط عمل إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) بدراسات

(٣) بينهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

تحليلية للشؤون الجنسانية وستُخذ إجراءات موجهة بهدف معالجة أوجه اللامساواة المستمرة بين الجنسين.

#### النتيجة ٤: إحراز تقدم أسرع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وفي تعزيز تمكين المرأة.

٢٥ - تبين النتيجة ٤ التزام البرنامج الإنمائي "بزيادة الاستثمار في تحقيق النتائج والنواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بقدر كبير وزيادة التركيز عليها في البرامج المشمولة بإطار الأمم المتحدة للتنمية"<sup>(٤)</sup>. وهي تعزز عملية إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سائر النتائج وتكملها.

#### المدخل الاستراتيجية:

٢٦ - بغية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النتيجة ٤، أُدرجت المدخل الاستراتيجية تحت خمسة مجالات من النواتج جرى تحديدها في الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٧ - الناتج ٤-١: التعجيل بتنفيذ التدابير التي تتخذها البلدان من أجل النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة - يعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الوطنيين، من قبيل وزارتي المالية والتخطيط، لدعم النهج الرامية إلى تذليل أو إزالة العوائق، غير الظاهرة للعيان في كثير من الأحيان، التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة. ويستلزم ذلك العمل مع القطاع الخاص، ويشتمل على معالجة المسألة الشاملة المتمثلة في عمل المرأة غير المدفوع الأجر والقيود الزمنية؛ وتعزيز إمكانية حصول المرأة على عمل لائق؛ ودعم الإصلاحات السياسية والتشريعية لكفالة إمكانية حصول المرأة على الموارد المنتجة والتحكم فيها على قدم المساواة، من قبيل الأراضي والائتمان؛ وإدراج المنظورات الجنسانية في عملية إدارة المالية العامة وتعزيز الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويدعم البرنامج الإنمائي جهود الشركاء الوطنيين المبذولة لزيادة مراعاة تدابير الحماية الاجتماعية للاعتبارات الجنسانية، بهدف تمكين النساء والرجال من المشاركة في الاقتصاد ومن إدارة شؤون أسرهم. وتشمل هذه التدابير تأمينات اجتماعية للحماية من البطالة والمرض والعجز؛ ومدخلات زراعية مدعومة؛ وبرامج لتأمين الوظائف.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦، الفقرة ٨١.

٢٨ - الناتج ٤-٢: وضع تدابير وتنفيذها على مستوى القطاعات لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له - سيدعم البرنامج الإنمائي جهود الشركاء الوطنيين الرامية إلى وضع وتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية اللازمة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، الذي، إلى جانب كونه انتهاكاً للحقوق الأساسية، يحول أيضاً دون ممارسة المرأة لأي من حقوقها الاقتصادية والسياسية الأخرى. ويشتمل ذلك على العمل مع الجهات الفاعلة من الدولة، وقادة المجتمعات المحلية والتقليدية، والزعماء الدينيين، ومع النساء، من أجل دفع عملية إقامة العدل للناجيات من العنف الجنسي والجنساني. وسيدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين في توفير الدعم والخدمات على صعيد قطاعات متعددة (العدالة والأمن والصحة والاقتصاد) لضحايا العنف الجنسي والجنساني. ويشمل ذلك إنشاء محاكم متخصصة ومتنقلة، وتوفير المساعدة الشرطية والقانونية، وتعزيز قدرات رجال الشرطة ونسائها والمدعين العامين والقضاة في مجال المساواة بين الجنسين، وزيادة عدد النساء في قطاعي القضاء والأمن. وسيدعم البرنامج الإنمائي أنشطة البحوث والتوعية العامة وحملات تعبئة المجتمعات المحلية في مجال منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، بسبل من بينها العمل مع الرجال والفتيان. وسيركز العمل أيضاً على إحداث تحول في القوالب النمطية الجنسانية وفي أدوار كل من الجنسين والعلاقات بينهما.

٢٩ - الناتج ٤-٣: إرساء استراتيجيات وشراكات وطنية مستندة إلى البراهين لدفع جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - سيستفيد البرنامج الإنمائي من كونه وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال التنمية، وسيستند إلى منشوراته الرئيسية، من قبيل تقرير التنمية البشرية السنوي، في دفع جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي بيان الروابط القائمة بين المساواة بين الجنسين من جهة، وتحسُّن النتائج الإنمائية من جهة أخرى، بغرض التأثير على المناقشات العالمية الجارية في سياقات من بينها استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض مؤتمر بيجين بعد مضي ٢٠ سنة (بيجين + ٢٠) وعملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيعزز البرنامج الإنمائي القدرات على جمع وتحليل واستخدام مجموعة من البيانات المتصلة بوضع السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية، تشمل بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس، وسيتعاون في إطار هذه الجهود مع منظومة الأمم المتحدة. وسيستعين البرنامج الإنمائي بأدوات مثل مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، الذي يبين ما يلحق بالتنمية البشرية من خسارة بسبب اللامساواة بين الجنسين، لأغراض تحليل السياسات وأنشطة الدعوة. وسيدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين في إجراء البحوث وتقييم التقدم المحرز والقيام بأنشطة الدعوة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، في سياقات من بينها استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وبيجين + ٢٠ وعملية

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسييسر البرنامج الإنمائي جهود تبادل هذه المعارف والخبرات فيما بين الشركاء في الجنوب.

٣٠ - الناتج ٤-٤: اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار - سيدعم البرنامج الإنمائي أنشطة الدعوة والإصلاحات السياسية والقانونية بهدف التعجيل بمشاركة النساء، بما في ذلك الشباب والفئات المهمشة، على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرار في جميع فروع الدولة. ويشمل ذلك تعزيز مشاركة النساء كناخبات ومرشحات في العمليات الانتخابية؛ ودعم تمثيل المرأة في مؤسسات الحكم، بما يشمل اللجان الدستورية والبرلمانات والإدارات العامة والقضاء. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني لإنشاء أو تعزيز آليات دفع جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الحكم. ويشمل ذلك تقديم الدعم المباشر إلى اللجان والهيئات المعنية بالشؤون الجنسانية وإلى الجماعات والشبكات النسائية. وسيدعم البرنامج الإنمائي تولي المرأة أدواراً قيادية ومشاركتها في أنشطة التخفيف من حدة التزايدات والوساطة وبناء السلام. وسيشمل ذلك دعم القدرات التفاوضية للنساء؛ وتعزيز الشبكات النسائية؛ ودعم الشركاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥.

٣١ - الناتج ٤-٥: اتخاذ تدابير لزيادة فرص حصول المرأة على السلع والخدمات البيئية (بما في ذلك تمويل برامج تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ) - سيعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتوسيع مشاركة المرأة في وضع خطط وسياسات للتنمية المستدامة الشاملة وتنفيذها، بما في ذلك في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الشركاء من أجل ضمان اتباع حكم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الموارد الطبيعية. ويشمل ذلك كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في اتخاذ القرار بشأن استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها وحمايتها. فمساواة المرأة بالرجل في ملكية تلك الموارد والاستفادة منها للأغراض المنزلية والإنتاجية يشكل عنصراً رئيسياً من هذا العمل. وسيدعم البرنامج الإنمائي جهود الشركاء الرامية إلى زيادة سبل حصول المرأة على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية وملكيتها وإدارتها المستدامة، بوسائل منها تمويل برامج تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وسيشمل ذلك العمل على وضع سياسات وبرامج لإزالة الحواجز الهيكلية التي تعوق تكافؤ فرص المرأة في الأعمال التجارية المراعية للبيئة وفي الصناعات القادمة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسيبني البرنامج الإنمائي قدرات صاحبات المشاريع والعاملات على بدء الأعمال التجارية المراعية للبيئة وتوسيع نطاقها. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومات في ضمان إمكانية حصول المرأة على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، وسيدعم بناء قدرات النساء على المشاركة في وضع

الأطر المؤسسية والسياساتية. وسيشمل ذلك دعم التدريب وإنشاء آليات لتقديم الحوافز بغية تمكين النساء من مباشرة الأعمال الحرة في مجال الطاقة والمشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

### النتيجة ٥: البلدان قادرة على تقليل احتمالات نشوب النزاعات والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما فيها تلك الناجمة عن تغير المناخ

٣٢ - تركز هذه النتيجة على الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لمساعدة البلدان على التعافي بسرعة وفعالية من الأزمات الناجمة عن النزاع في الحالات التي عجز فيها منع نشوب النزاع عن القيام بذلك، والتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية، لا سيما أنها تزداد حدة بسبب تغير المناخ.

المدخل الاستراتيجي:

(أ) سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسات والخطط الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وفي أطر ميزانية القطاعات الرئيسية (كالمياه والزراعة والطاقة والصحة والتعليم). ويشمل ذلك دعم القدرات الوطنية على جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة بحسب الجنس والسن وتحليل تغير المناخ ومخاطر الكوارث من منظور جنساني.

(ب) سيعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث. ويشمل ذلك بناء قدرات المنظمات النسائية على المشاركة في وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات وتنفيذها، فضلاً عن بناء قدرات المؤسسات المعنية على إدماج المنظور الجنساني.

(ج) سيكفل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم للمرأة في برامج الحد من مخاطر الكوارث وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، على وجه التحديد وذلك بتنمية قدرتها على مواجهة الكوارث وتغير المناخ. ويعد ضمان حقوقها في حيازة الأراضي والمياه والغابات والإسكان وغيرها أمراً بالغ الأهمية في هذا الجهد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ضمان حصولها على سبل عيش بديلة نظيفة ومراعية للبيئة.

(د) في سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، سيولي البرنامج الإنمائي اهتماماً خاصاً لكفالة مشاركة المرأة في محافل اتخاذ القرار (انظر الناتج ٤-٤).



(هـ) سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم للمنظمات النسائية في وضع أطر السياسات والآليات المؤسسية لبناء توافق الآراء والإدارة السلمية للتراعات.

**النتيجة ٦: تحقيق الانتعاش المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.**

٣٣ - يرى البرنامج الإنمائي أن إجراءات الإنعاش المبكر التي تكفل سبل العيش وإنعاش الاقتصادات المحلية، وبناء التماسك الاجتماعي، ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الرجل والمرأة يمكن أن تتيح أساساً للانتعاش الكامل وترسم مساراً للتنمية المستدامة.

المدخل الاستراتيجية:

(أ) سيعزز البرنامج الإنمائي مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة كمستفيدين من البرامج المحلية للتنمية ولإيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية المباشرة في حالات ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وسيشمل ذلك التركيز بوجه خاص على زيادة فرص حصول المرأة على سبل العيش المنتجة والأمنة وزيادة نسبة الفوائد التي تعود على المرأة من خلال العمالة المؤقتة في بيئات الانتعاش الاقتصادي في وقت مبكر.

(ب) سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم لبناء القدرات التفاوضية للمرأة والتوعية الجنسانية للرجال بغية الإسهام في أنشطة منع نشوب النزاعات وإجراءات بناء السلام المراعية للمنظور الجنساني. ويشمل ذلك دعم إقامة تحالفات بين الشبكات النسائية لتمكينها من التعبير عن أولوياتها من خلال اتخاذ القرارات بشأن أولويات الإنعاش وإعادة تقديم الخدمات الأساسية.

(ج) سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم لزيادة مشاركة المرأة في الإنعاش المبكر بضمان أن عمليات تقييم الاحتياجات في فترات ما بعد الكوارث وما بعد النزاعات توفر بيانات مصنفة بحسب الجنس، وتحدد الأولويات الجنسانية، وأن خطط الإنعاش تدرج موارد لتنفيذ التدابير المتخذة لتلبية الاحتياجات التي جرى تحديدها.

(د) في إطار جهود الإنعاش المبكر، سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم لوضع مناهج خاصة بسياقات محددة في مجال العدالة الانتقالية لتسهيل المصالحة وترسيخ ثقافة المساءلة والاحترام، بخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة ومطالبها. وستكون احتياجات الضحايا من الجبر والعدالة في صميم هذه الجهود، والتي تكفل أيضاً التعزيز الضروري لتحقيق التماسك الاجتماعي وجهود التنمية.

(هـ) سيعمل البرنامج الإنمائي مع الجهات الفاعلة الوطنية من أجل ضمان تصدي نظامي الأمن والعدالة بفعالية للعنف الجنسي والجنساني ومكافحة المعايير الاجتماعية التمييزية. (انظر الناتج ٢-٤ و ٢-٤).

النتيجة ٧: إجراء مناقشات متعلقة بالتنمية واتخاذ إجراءات على جميع المستويات تعطي الأولوية للفقير وعدم المساواة والإقصاء، بما يتفق مع مبادئ مشاركتنا.

٣٤ - ركز هذه النتيجة على ضمان محورية مبادئ التنمية البشرية المستدامة في المناقشات والإجراءات الرئيسية بشأن التنمية، عن طريق تحديد إيلاء الأولوية للفقير وعدم المساواة والإقصاء.

المدخل الاستراتيجية:

(أ) سيستغل البرنامج الإنمائي مكانته بوصفه المنظمة الإنمائية الرائدة في الأمم المتحدة ويستفيد من منشوراته الرئيسية من أجل الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحقاق حقوق النساء والفتيات، ومن أجل إبراز الصلات بين المساواة بين الجنسين وتحسن نتائج التنمية (انظر الناتج ٣-٤)

(ب) سيعزز البرنامج الإنمائي القدرات على جمع وتحليل واستخدام مجموعة من البيانات ذات الصلة بوضع السياسات المراعية للمنظور الجنساني، تشمل بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس، بهدف إطلاع واضعي السياسات (انظر الناتج ٣-٤)

(ج) سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم للشركاء على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في إجراء البحوث وتوثيق أفضل الممارسات في إطار المناقشات العالمية بشأن التنمية المشار إليها أعلاه (انظر الناتج ٣-٤)

## رابعاً - الفعالية المؤسسية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٣٥ - ما برح البرنامج الإنمائي، منذ بدء تنفيذ أول استراتيجية له للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، يعمل على تطوير الإطار المؤسسي لتحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، ويستثمر في بناء القدرات لإدماج التحليل الجنساني في جميع مجالات عمله. وهو يقوم بتكييف إطاره المؤسسي بغية مواءمة سياساته وإجراءاته مع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تدعو جميع مؤسسات الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير معينة لزيادة المساءلة والرقابة من أجل تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق

نتائج في مجال المساواة بين الجنسين. كما يقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ التوصيات بشأن المساواة بين الجنسين المنبثقة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢.

#### السياسات والتخطيط

٣٦ - توصي خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأن تتضمن وثائق التخطيط المركزي لجميع مؤسسات الأمم المتحدة نتيجة واحدة على الأقل متعلقة بالقضايا الجنسانية مشفوعة بمؤشرات نتائج مناسبة. وتتناول هذا التدبير الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي خُصصت إحدى نتائجها السبع لتحقيق المساواة بين الجنسين والتي تدمج المساواة بين الجنسين في جميع أجزائها.

٣٧ - وتقتضي خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من جميع مؤسسات الأمم المتحدة وضع استراتيجيات وخطط لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسياسات لكفالة التمثيل المتساوي للرجل والمرأة داخل تلك المؤسسات. وستستخدم هذه الاستراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين لتحقيق هذا الغرض. وللبرنامج الإنمائي أيضا استراتيجية للتكافؤ بين الجنسين تتناولها هذه الوثيقة لاحقا وهي ترد في المرفق ٦.

٣٨ - والنزم البرنامج الإنمائي أيضا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطط الأعمال السنوية المستهدفة للمؤسسات، وفي خطط العمل المتكاملة، ووثائق البرامج القطرية. وستشمل جميع البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي تدابير محددة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومؤشرات جنسانية ومصنفة بحسب نوع الجنس، ستتولى المكاتب الإقليمية المعنية رصدها.

٣٩ - وسيحرص البرنامج الإنمائي على مراعاة الشواغل الجنسانية في جميع مراحل دورة البرامج/المشاريع، ابتداء من مرحلة التصميم. وستدرج في أداة ضمان الجودة للبرنامج الإنمائي إرشادات واضحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في دورة البرنامج/المشاريع. وسيخضع كل تقييم (عما في ذلك تقييم وثائق البرامج القطرية والبرامج/المشاريع) للتدقيق من الناحية الجنسانية.

٤٠ - كما أن إجراءات التدقيق البيئي والاجتماعي التي وضعها البرنامج الإنمائي تشكل الآن شرطا إلزاميا للتدقيق الإلزامي على مستوى المشاريع. وتهدف الأداة إلى التقليل إلى أقصى حد من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتمل أن تنجم عن أعمال التنمية التي يقوم

بها البرنامج الإنمائي، أو التعويض عنها. وتتضمن القائمة المرجعية للتدقيق أسئلة محددة تتعلق بأثر المشروع على المساواة بين الجنسين وعلى التعامل مع النساء.

#### المساءلة والرقابة

٤١ - ما برحت النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي في مجال المساواة بين الجنسين تحظى حتى الآن بدعم من إطار المساءلة الذي وضعه، والذي يشمل تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي وآليات الرقابة الإدارية، مثل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، وأدوات مثل مؤشر المساواة بين الجنسين. وترد مناقشة لهذه الآليات بمزيد من التفصيل أدناه.

#### اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية

٤٢ - لا تزال اللجنة، برئاسة المدير أو المدير المعاون، تشكل آلية الرقابة الرئيسية للمساواة بين الجنسين في المنظمة. وتتولى اللجنة، التي جرى توسيعها إلى المستوى الإقليمي، رصد تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، من خلال دعوة مديري المكاتب ورؤساء مجموعات الكفاءة المهنية<sup>(٥)</sup> إلى تقديم تقارير عن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة. وهي أيضا بمثابة فريق للاستعراض من قبل الأقران، يكفل قيام مديري المكاتب بإدراج المساواة بين الجنسين على نحو منهجي في كل مجال من مجالات العمل. وتستعرض اللجنة نتائج مؤشر المساواة بين الجنسين، والتقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين داخل المنظمة. ويبلغ رئيس اللجنة توصياتها إلى الفريق التنفيذي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات ويقدم التوصيات الرئيسية للجنة إلى المجلس التنفيذي سنويا.

#### مؤشر المساواة بين الجنسين

٤٣ - في عام ٢٠٠٩، بدأ البرنامج الإنمائي تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يتطلب من المديرين تقييم المشاريع في ضوء مقياس من أربع درجات يبين مساهمته في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن مؤشر المساواة بين الجنسين البرنامج الإنمائي من تتبع ورصد مدى مراعاة المنظور الجنساني في كل من المخصصات المالية والنفقات. كما يمكن المديرين من تحليل الاتجاهات بحسب المنطقة والنتيجة ومجال التركيز. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتعديل مؤشر المساواة بين الجنسين لتحسين استخدامه في عمليات التخطيط ومراقبة الأداء. وستشمل هذه العملية ربط مؤشر المساواة بين الجنسين بعمليات اتخاذ القرار الرئيسية، مثل

(٥) العنوان المستخدم في البرنامج العالمي للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/GP/3).

إعداد التقارير السنوية على جميع المستويات، والاستفادة من نتائجها في التخطيط الاستراتيجي وإعداد التقارير سنوياً.

خاتم الأداء الجيد في مجال المساواة بين الجنسين

٤٤ - بغية زيادة القدرات والمساءلة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، اعتمد البرنامج الإنمائي خاتماً للأداء الجيد في مجال المساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وهو عملية إصدار شهادات للمؤسسات تقرر بحسن أداء مكاتب/وحدات البرنامج الإنمائي في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين. ويتيح الخاتم إطاراً لتوجيه كبار المديرين في كيفية استيفاء معايير أداء معينة. وسيبدأ تطبيق الخاتم على نطاق المنظمة لتحفيز جميع وحدات العمل والمكاتب القطرية على تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين.

هيكل الشؤون الجنسانية

٤٥ - على النحو المفصل في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ سيتحول تنظيم الخدمات المتعلقة بالسياسات في البرنامج الإنمائي من تنظيم يستند إلى هيكل قائم على ممارسة صارمة نسبياً إلى تنظيم يقوم على أفرقة معينة بالحلول الإنمائية مكونة تبعاً للقضايا ومتعددة التخصصات تتسم بمزيد من المرونة. وستتوقف فعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني على قدرة البرنامج الإنمائي على إنشاء أفرقة عمل متعددة التخصصات لها خبرة في التصدي للتحديات التي تطرحها المساواة بين الجنسين.

٤٦ - وسيظل الفريق المعني بالشؤون الجنسانية الركيزة الأساسية التي يستند إليها هيكل البرنامج الإنمائي للشؤون الجنسانية يكون مقره مكتب السياسات ودعم البرامج. وسيتمثل في فريق أساسي يتألف مما لا يقل عن خمسة عشر (١٥) مستشاراً في شؤون السياسات الجنسانية (أو ما يعادل ذلك من القدرات المستعان بها بعقد محدد المدة) معينين في المقر، وفي مراكز للسياسات على الصعيد العالمي ومراكز إقليمية للخدمات، سيعملون على إبراز مكانة المنظمة على الصعيد العالمي، وعلى وضع السياسات وتقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب القطرية. وسيستعين كل مكتب من المكاتب الإقليمية الخمس، من خلال برامج الإقليمية، بمستشار إقليمي واحد على الأقل للشؤون الجنسانية لدعم أعماله.

٤٧ - وبالنظر إلى تركيز البرنامج الإنمائي على بناء القدرات القطرية، سيجري التأكيد على توظيف مستشارين للشؤون الجنسانية في المكاتب القطرية.

٤٨ - وستقدم جميع المكاتب القطرية خطة تكفل امتلاكها للخبرات اللازمة في مجال الشؤون الجنسانية لبرامجها المحددة وبما يتناسب والسياق القطري لكل منها، مع الإشارة إلى

أن المكاتب التي تفوق ميزانيتها ٢٥ مليون دولار (مستويات التمويل الحالية) يتوقع أن يكون لديها مستشار متفرغ للشؤون الجنسانية أو ما يعادل ذلك من القدرات المخصصة. وستشجّع المكاتب القطرية على أن تستكشف مع الوكالات الشريكة، وبخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سبل الاستفادة من خبراتهم.

٤٩ - وسيساعد المقر المكاتب القطرية التي لا يتوفر لها مستشار متفرغ للشؤون الجنسانية أو ما يعادله من القدرات المخصصة<sup>(٦)</sup>، على وضع البرامج وضمان الجودة، وستساعد كذا الأفرقة المعنية بالمسائل الجنسانية في مراكز الخدمات الإقليمية وعن طريق التعلم من الأقران ومنهجيات التعاون بين البلدان، وذلك من أجل تحقيق النتيجة ٤ من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج القطرية لهذه المكاتب.

٥٠ - وستشجّع جميع وحدات العمل على الاستعانة بالخبرات في مجال الشؤون الجنسانية. وحيثما لا تسمح الموارد بذلك، ينبغي النظر في إيجاد خيارات أخرى، بما في ذلك تجميع القدرات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والاستعانة بخبرات من مصادر خارجية، ولا سيما من أجل وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو وثائق البرامج القطرية والإقليمية أو التخطيط للمشاريع الكبرى وإجراء التقييمات. وسيجري استبقاء مستشارين على المدى الطويل من ذوي الخبرة في شؤون المساواة الجنسانية في مجالات عمل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، من ضمن قائمة مركزية للمرشحين. وبالمثل، سيشجّع البرنامج الإنمائي، كما هو شأن جميع البرامج والمشاريع التي لا تستهدف جنسا معينا، المكاتب على الاستثمار في الخبرة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني تمشيا مع الخطة الاستراتيجية. وتشير التقديرات إلى أن مجموع هذه الاستثمارات سيفضي إلى ما يعادل ما لا يقل عن ١٠ مستشارين للشؤون الجنسانية. وستوفر هذه الاستثمارات مجتمعة ما مجموعه ٧٠ من كبار المستشارين للشؤون الجنسانية في جميع أنحاء المنظمة. (انظر الجدول ١).

(٦) يمكن، على سبيل المثال، أن يعين أحد المكاتب القطرية مستشارين اثنين يعملان نصف الوقت في المجال الجنساني عوضا من موظف من الفئة الفنية ذي اختصاصات مستشار للشؤون الجنسانية.

## الجدول ١

## الاستثمارات التقديرية في القدرات الجنسانية

|                   |                                                                      |
|-------------------|----------------------------------------------------------------------|
| ٤٠ <sup>(٧)</sup> | في المكاتب القطرية التي تتجاوز ميزانيتها السنوية مبلغ ٢٥ مليون دولار |
| ١٠                | في المكاتب القطرية التي تقل ميزانيتها السنوية عن مبلغ ٢٥ مليون دولار |
| ٥                 | في البرامج الإقليمية                                                 |
| ١٥ <sup>(٨)</sup> | في المقر أو مراكز السياسات على الصعيد العالمي أو المراكز الإقليمية   |
| ٧٠                | المجموع                                                              |

٥١ - ومن المتوقع أن يعين كل مكتب إقليمي ومكتب مركزي وإدارة رئيسية ومجموعة فنية، بما يتفق مع خطة العمل على نطاق المنظومة، منسقا معنيا بالشؤون الجنسانية برتبة ف-٤ أو أعلى. ومن المتوقع أيضا أن يكون لجميع المكاتب والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية فريق تنسيق متعدد الاختصاصات معني بالشؤون الجنسانية يرأسه أحد كبار المديرين. وينبغي لأفرقة التنسيق أن تضم موظفي برامج وموظفي عمليات وموظفي موارد بشرية وأن تكون في موقع مركزي ضمن وحدة للأعمال تحت إشراف مدير أو نائب مدير الوحدة. وستكون لجميع أفرقة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية اختصاصات خطية، ويخضع ما لا يقل عن نسبة ٢٠ في المائة من الوقت المخصص لها لأداء مهامها التي ينبغي تعقبها في نظام إدارة الأداء السنوي والتطوير (خطة العمل على نطاق المنظومة). وبالمثل، ستتولى خطة عمل سنوية توجيه العمل الذي يضطلع به فريق التنسيق المعني بالشؤون الجنسانية ومتابعته والإبلاغ عنه.

٥٢ - وإذ يسلم البرنامج الإنمائي بأنه لا يتسنى لأي منظمة تحقيق كامل إمكاناتها مع التخلي عن المرأة أو استبعادها، فقد أعلن عن استراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٥٣ - وبشكل عام، تمثل النساء نسبة ٥٠ في المائة من موظفي البرنامج الإنمائي. بيد أن فجوات بين الجنسين تشوب مستويات الوظائف المتوسطة والعليا، رغم أن المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في وظائف المبتدئين. ففي الرتبة ف-٤، على سبيل المثال، تشكل النساء نسبة ٣٩ في المائة من الموظفين وفي الرتبة ف-٥ تمثل النساء نسبة ٣٧ في المائة من الموظفين. وفي الرتبين مد-١ ومد-٢، تشكل النساء نسبة ٣٥ في المائة من الموظفين (انظر الجدول ٢). وعلى

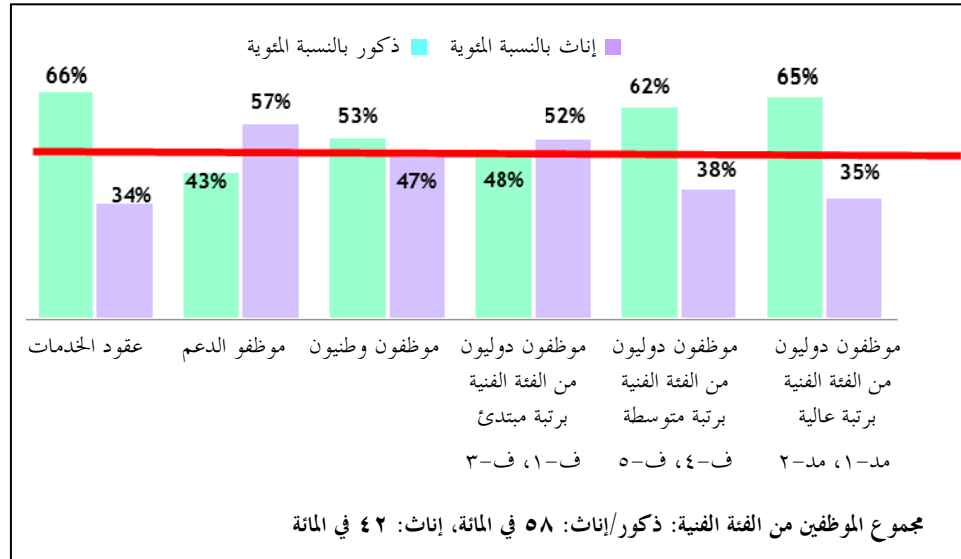
(٧) أو ما يعادل ذلك من القدرات المخصصة.

(٨) أو ما يعادل ذلك من القدرات المستعان بها بعقد محدد المدة.

مستوى المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين، تشكل النساء نسبة ٣٩ في المائة من المناصب (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

القوة العاملة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحسب المستوى الإداري (الربع الأول من عام ٢٠١٣)



٥٤ - وتقتصر استراتيجية البرنامج الإنمائي للتكافؤ بين الجنسين العديد من الإجراءات لاجتذاب الموظفين والاحتفاظ والنهوض بهم. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: المرونة في السياسات المتصلة بمدة شغل الوظيفة لإتاحة فرص للنساء للترشح لشغل وظائف من الرتبتين ف-٤/٥ بعد عامين فقط في أحد مراكز العمل؛ وتدابير خاصة للتوظيف في المكاتب التي تبلغ نسبة النساء فيها أقل من ٤٥ في المائة، بما في ذلك فتح قوائم مرشحين للنساء حصرياً؛ واشتراط أن تتصدى جميع المكاتب لمسألة التكافؤ بين الجنسين من خلال خيارات التقاعد المطبقة على الرجل والإبلاغ عن هذه المسألة وهي تسعى إلى موازنة قدراتها خلال الفترة التي تُفرض فيها قيود مالية؛ واشتراط أن ينمي جميع المديرين ثقافة العمل الشاملة للجميع. وترد استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في المرفق ٦.

القدرات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٥ - ينبغي أن يتوفر لجميع الموظفين الإدراك الأساسي والقدرات التقنية الكافية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولكفالة تحقيق ذلك، نظم البرنامج الإنمائي واستكمل دورة



دراسية عن المسيرة الجنسانية: التفكير الخلاق، وهي دورة يخضع لها جميع الموظفين بموجب خطة العمل على نطاق المنظومة.

٥٦ - واضطلع البرنامج الإنمائي بتعزيز تدريب الموظفين على الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المجالات الفنية من عمل المنظمة، بالانتقال من تدريب عام على التحليل الجنساني النموذجي للموظفين إلى تدريب محدد الأهداف في مجالات تقنية متخصصة، من قبيل المسائل الجنسانية وتغير المناخ. وسيواصل البرنامج الإنمائي تقديم التدريب وتخصيص ما يكفي من التمويل بحيث يتم تحقيق نتائج ملموسة. ويوصى بأن يخصص ما لا يقل عن نسبة ١٠ في المائة من ميزانيات التعلم في المكاتب على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لأنشطة التعلم المتصلة بالشؤون الجنسانية.

٥٧ - وينبغي لإجراءات التعيين أن تكفل امتلاك الموظفين والخبراء الاستشاريين للكفاءات الأساسية والوظيفية في مجال الشؤون الجنسانية. وينبغي لجميع الموظفين الجدد والخبراء الاستشاريين امتلاك ما يلزم من إدراك أساسي ومهارات وخبرات والتزام ليؤدوا عملهم بطريقة تراعي المنظور الجنساني. فالافتقار إلى هذه الكفاءات يعد سببا كافيا لرفض تعيين أي مرشح للعمل في البرنامج الإنمائي أو لتقديم الخدمات الاستشارية.

٥٨ - ومن أجل كفالة إدارة أداء الموظفين على نحو يراعي المنظور الجنساني، تدعو خطة العمل على نطاق المنظومة إلى إدماج النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين في خطط عمل الموظفين وتقييمات أدائهم. وسينفذ البرنامج الإنمائي هذا الشرط بكفالة أن تشمل استعراضات أداء جميع الموظفين تقييما لإسهامهم في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين.

#### إدارة المعارف والاتصالات

٥٩ - توفر مهمة إدارة المعارف للبرنامج الإنمائي فرصة لاستخلاص الدروس المستفادة والمعارف بشأن ما يفيد وما لا يفيد، مما من شأنه أن يساعد على تقديم الدعم إلى بلدان ذات أنماط مختلفة، موجودة في مناطق مختلفة وعلى مستويات مختلفة من التنمية. وسيواصل البرنامج الإنمائي التزامه بالحفاظ على شبكة الممارسات المعنية بالمساواة بين الجنسين والاستثمار فيها، وزيادة عدد شركائه الخارجيين المشاركين. وسيتولى البرنامج توثيق تعاونه مع شبكات المعارف العالمية المتخصصة، ولا سيما مع شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKNOW Politics) والبوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصاديا التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيستخدم البرنامج أيضا أدوات وسائط الإعلام التقليدية ووسائط التواصل الاجتماعي من أجل الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتعزيز النتائج التي تحققت.

٦٠ - وسيحافظ البرنامج الإنمائي على استثماره في منتديات إدارة المعارف الإقليمية وسيعزز شبكات الممارسات الداخلية على تبادل معارفه فيما بين المناطق والبلدان. وسيتم إجراء مناقشات إلكترونية وتبادل الدروس المستفادة ونشر الإنتاج المعرفي بطلب من المكاتب القطرية. وسيدعم البرنامج منتديات وشبكات المعارف الناجحة في أمريكا اللاتينية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسيبذل جهوداً لتعزيز آليات دعم الأقران وشبكات الممارسات المحلية لأفريقيا والدول العربية.

#### الموارد المالية

٦١ - سيوضع معيار مالي للموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يتفق مع خطة العمل على نطاق المنظومة، يبلغ نسبة ١٥ في المائة من موارد المنظمة المخصصة للتخطيط الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، سيخصص ما لا يقل عن نسبة ١٥ في المائة من تمويل البرنامج الإنمائي في سياقات بناء السلام لتلبية الاحتياجات المحددة للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات بوصفهن الفئة الرئيسية المستهدفة. وستخصص جميع البرامج العالمية والإقليمية والقطرية موارد من أجل كفالة تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، خصص البرنامج مبلغ ١٠,٢ ملايين دولار للتخطيط الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من ميزانية فعالية التنمية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظمة.

٦٢ - وللمرة الأولى، يمد البرنامج الإنمائي المجلس التنفيذي، عن طريق هذه الاستراتيجية، بالتوقعات المتعلقة بالصلة بين الموارد المقدرة والنتائج الجنسانية المقترحة. ويتوقع البرنامج أن يوفر موارد عادية<sup>(٩)</sup> تبلغ ٦٢ مليون دولار وموارد أخرى<sup>(١٠)</sup> تبلغ ٥٢٠ مليون دولار على امتداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وهذه الأرقام هي، بحكم الضرورة، توقعات أكثر منها أرقام موزنة ثابتة، بالنظر إلى أن رصد الموارد بشكل نهائي للنواتج يحدّد عن طريق القرارات التي يتخذها كل برنامج قطري على أساس أولوياته ونوع التمويل المتاح وحجمه.

٦٣ - وسينشئ البرنامج الإنمائي الصندوق الاستئماني المرن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سعياً إلى تعبئة تبرعات أخرى (غير أساسية) لدعم البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال المساواة بين الجنسين تمسها مع خطته الاستراتيجية. وستولى الأفضلية لتمويل

(٩) الموارد العادية (الأساسية) من الميزانية المؤسسية وغيرها من بنود الميزانية التي يرصد المجلس مخصصات لها.

(١٠) موارد أخرى (غير أساسية).

برامج الأمم المتحدة المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفق اتفاقات المساهمة المبرمة مع الجهات المانحة في الصندوق الاستثماري المرن.

## خامسا - التنسيق والشرائط

الدور التنسيقي الذي يُضطلع به إلى البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة

٦٤ - يعمل البرنامج الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومدير نظام التنسيق المقيمين، على كفالة إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار تنسيق جميع أنشطة المساعدة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن هذا الدور التنسيقي تقديم الدعم إلى الأفرقة المعنية بموضوع الشؤون الجنسانية على الصعيد القطري (بقيادة البرنامج الإنمائي، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة التي لديها ولاية تشدد على المساواة بين الجنسين والإمكانات الميدانية التي تمكنها من القيام بذلك، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغيرهما) من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأولويات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يشجع المنسق المقيم على استخدام الأدوات المتاحة على نطاق المنظومة، مثل سجل الأداء الجنساني لفريق الأمم المتحدة القطري.

٦٥ - وعندما تتم عملية تقييم قطري مشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يشجع المنسق المقيم جميع منظمات الأمم المتحدة المشاركة على أن تزيد، بشكل كبير، استثماراتها في النتائج والنواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي التركيز عليها، على النحو المحدد في القرار بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢.

٦٦ - وعلى الصعيد العالمي، سيواصل البرنامج الإنمائي المساهمة في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي تنسقها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. أما على الصعيد الإقليمي، فيشارك البرنامج الإنمائي إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات أخرى في المجموعات المعنية بالمواضيع الجنسانية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيواصل البرنامج الإنمائي التعاون مع منظمات الأمم المتحدة التي لديها ولاية في مجالي التعليم والمساواة بين الجنسين، بما يشمل التخطيط للتنمية وجمع البيانات لإطار الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٧ - وعلى الصعيد العالمي، يشترك البرنامج الإنمائي في الإشراف على تنفيذ ثلاثة من المجالات السبعة ذات الأولوية المحددة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ المعنون "مشاركة

المرأة في بناء السلام“ (A/65/354-S/2010/466): وهي الحوكمة الشاملة، والإنعاش الاقتصادي، وسيادة القانون/ وإمكانية اللجوء إلى العدالة. ويضطلع البرنامج الإنمائي أيضا بدور المنظمة الرائدة في المجموعة العالمية المعنية بالإنعاش المبكر في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حيث يروّج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الإنعاش المبكر التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٦٨ - وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يقود البرنامج الإنمائي الجهود المبذولة لتلبية احتياجات النساء والفتيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية وللتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني، وذلك في إطار تقسيم العمل بين منظمات الأمم المتحدة الذي حدده برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز.

٦٩ - وشارك البرنامج الإنمائي بنشاط في بلورة خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب لعام ٢٠١٣، من أجل ضمان إدراج تدابير محددة ومؤشرات بشأن مشاركة الشباب في الحياة السياسية وفي صنع القرار. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور قيادي أيضا في مواضيع مختلفة من بينها الالتزام المتصل بالإدماج السياسي الذي تضمنته خطة العمل.

التنسيق والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٧٠ - يعزز البرنامج الإنمائي التعاون بفعالية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالسبل التالية: (أ) توسيع نطاق برامج المساواة بين الجنسين والاشتراك في تقديم الخدمات المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ (ب) والتكامل في ما بينهما لتعزيز مختلف الجهات المعنية الوطنية؛ (ج) والعمل ضمن إطار هيكل التعاون الخاص بالبرنامج الإنمائي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (د) والاستفادة من العمل المشترك بشأن خبرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال صياغة السياسات والرصد والتقييم؛ (هـ) وتقديم الدعم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الحالات التي تعمل فيها الهيئة كوكالة غير مقيمة، من خلال وجود البرنامج الإنمائي في جميع أنحاء العالم، بحيث تقدم الهيئة في معظم الأحيان التوجيه وتقوم بوضع المشاريع بينما يشرف البرنامج الإنمائي على التنفيذ.

٧١ - ومع أن البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يتصديان لتحديات إنمائية مماثلة، مثل المشاركة السياسية للمرأة، فإنهما يقومان بذلك من مواقع مختلفة. فعلى سبيل المثال، ومع أن البرنامج الإنمائي، بوصفه المقدم الرئيسي لدعم الأمم المتحدة للدورات الانتخابية، يتعاون مع السلطات الانتخابية لضمان إجراء الانتخابات بطريقة تراعي اختلاف احتياجات النساء

والرجال، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات النسائية والمرشحات من النساء من أجل كفالة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

٧٢ - وقد تعاون البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار العديد من المبادرات المشتركة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وهي تشمل المبادرات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ولا سيما عن طريق التعاون في مجالات دعم الدوريات الانتخابية، والدعوة إلى تعزيز حظوظ المرأة للمشاركة في صنع القرار؛ والمشاركة في "شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة" المتاحة على الإنترنت (iKNOW Politics)؛

(ب) دعم الحملة التي أطلقها الأمين العام تحت عنوان "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، وتنفيذ البرامج المشتركة في هذا المجال؛

(ج) كفالة إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) الإشراف، إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان، على المجال المتعلق بتلبية احتياجات النساء والفتيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني حسب تقسيم العمل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(هـ) تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى الامتثال للمعايير القانونية الدولية وإتاحة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، بسبل من بينها تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العالمي لإتاحة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان؛

(و) دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وإقامة شراكة مع البوابة المعرفية العالمية المفتوحة لتمكين المرأة اقتصادياً؛

(ز) تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن وولاية الأمم المتحدة المتصلة ببناء السلام؛

(ح) والتعاون بشأن المجالات الرئيسية في حالات الأزمات، ولا سيما في مجال تعزيز سيادة القانون، والمشاركة في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي شبكة أقامتها الأمم المتحدة من أجل تفادي وقوع حوادث عنف جنسي وجنساني في حالات النزاع والتصدي لهذه الحوادث في حالة وقوعها.

التنسيق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وإقامة شراكات معها

٧٣ - سيتعاون البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع المنظمات والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجال الدعوة، والأنشطة المتصلة بالسياسات، وتنفيذ البرامج، والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وتضم هذه المنظمات والأجهزة، على سبيل المثال لا الحصر، صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وكذلك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والصناديق الرأسية (المحددة الهدف) مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما يضطلع عدد من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية الأخرى، مثل المنتديات البرلمانية ومنظمات حقوق الإنسان وهيئات التعاون الاقتصادي، بدور حيوي في تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية في مجال المساواة بين الجنسين. وسيستغل البرنامج الإنمائي قدرته على جمع عدد كبير من الأطراف وخبرته للتعاون مع هذه الجهات الفاعلة لإعطاء دفع للمساواة بين الجنسين في المبادرات الحكومية الدولية، والمؤتمرات الإقليمية، والأنشطة البرنامجية. ويرد في المرفق ٣ لهذا التقرير جدول يتضمن لمحة عن بعض مجالات التعاون المتوقعة خلال الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

إقامة شراكات مع المجتمع المدني

٧٤ - يشجع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢ نظام المنسقين المقيمين على زيادة التنسيق مع جميع الأطراف المعنية في مجال التنمية، على الصعيد القطري، ومن بينها المجتمع المدني. وتعترف استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بأن إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني ضرورية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين.

٧٥ - وسيدعم البرنامج الإنمائي منظمات المجتمع المدني وسيقيم شراكات معها من أجل تنفيذ الاستراتيجية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيدافع البرنامج الإنمائي بحماس عن ترك مقعد لمنظمات المجتمع المدني إلى طاولات وضع السياسات وصنع القرارات، مع التركيز بصفة خاصة على إشراك المنظمات والشبكات النسائية المؤثرة وعلى الخبرة التي تمثل القواعد الشعبية والفئات المستبعدة. وسيشارك البرنامج الإنمائي منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات والبرامج الخاصة به، وكذلك في صياغة الأولويات على نطاق منظومة الأمم

المتحدة، مثل عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المضطلع بها على الصعيد القطري.

٧٦ - وسيعمل البرنامج الإنمائي مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل زيادة الفرص المتاحة لتنمية قدرات الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المساهمة في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة، بإشرافها، على سبيل المثال، في أنشطة التدريب المضطلع بها على الصعيد القطري بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات أو بتقديم الخدمات، كما سيقدم البرنامج الإنمائي المساعدة إلى المنظمات الوطنية والمحلية لحضور اللقاءات الإقليمية أو العالمية.

٧٧ - وسيقوم البرنامج الإنمائي، بوصفه عضواً في الأفرقة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمسائل الجنسانية وغيرها من مبادرات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، بدعم الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز المساءلة على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وبمساعدها على المشاركة، على سبيل المثال، في تتبع الأداء المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، وباتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وبالاتفاقيات المنبثقة من المناقشات في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أهم الشركاء الآخرين

٧٨ - تكثسي إقامة شراكات مع ثلاثة قطاعات من المجتمع أهمية خاصة بالنسبة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: وهذه القطاعات هي الأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص. وسيواصل البرنامج الإنمائي التحاور مع المؤسسات الأكاديمية من أجل إعطاء دفع للدراسات النظرية والتحليل والتقييم في مجال المساواة بين الجنسين. وسيساعد البرنامج الإنمائي المؤسسات الأكاديمية في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية على تقوية هيكلها المؤسسية التي تدعم المساواة بين الجنسين، بدءاً من مراكز الدراسات النسائية ووصولاً إلى معاهد التدريب والجامع الفكرية.

٧٩ - ونظراً إلى أن وسائل الإعلام تضطلع بدور حيوي في تشكيل المواقف وتغيير الممارسات التي تكرر التمييز بين الجنسين، سيواصل البرنامج الإنمائي إقامة شراكات مع المؤسسات الإعلامية الرئيسية، ووسائل الإعلام الاجتماعية، ووسائل الإعلام البديلة، باعتبارها قناة لإشراك الشبان والشابات في مساعي النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٨٠ - وسيتعاون البرنامج الإنمائي أيضاً مع القطاع الخاص، الذي يضطلع بدور متزايد الأهمية في الجهود الرامية إلى الربط بين المساواة بين الجنسين والنمو الشامل والتنمية

المستدامة. وقد اضطلع القطاع الخاص بدور رئيسي في تقديم الخدمات من أجل تمكين المرأة اقتصادياً، على سبيل المثال من خلال تقديم الخدمات الائتمانية. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع القطاع الخاص من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق إدراج الخدمات المالية في الأسواق التي تعاني من نقص في هذه الخدمات، وزيادة الفرص المتاحة أمام المشاريع الصغيرة الحجم للوصول إلى الأسواق.

## سادساً - إعداد التقارير عن نتائج استراتيجية المساواة بين الجنسين وتقييمها

٨١ - تتواءم استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ولهذا سيجري تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الإنمائية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين في ضوء النتائج والنواتج والمؤشرات ذات الصلة من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، التي تمت الإشارة إليها في المرفق ٧ وسيتم الإبلاغ عنها وفقاً لذلك. وسيتم قياس النتائج المؤسسية التي ترد في الفرع ٤ من استراتيجية المساواة بين الجنسين بحسب مصفوفة رصد الفعالية المؤسسية الواردة في المرفق ٨.

٨٢ - وإضافة إلى ذلك، فإن جميع المكاتب مطالبة بتقديم تقارير سنوية إلى اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، لعرض التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الإنمائية للاستراتيجية، والتغيرات التي تطرأ على المساواة بين الجنسين، وبيانات مؤشر المساواة بين الجنسين. وستستخدم هذه التقارير ومصفوفة رصد الفعالية المؤسسية، في التقرير عن تنفيذ هذه الاستراتيجية، الذي سيقدم سنوياً إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى. وسيضمن التقرير الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي، فرعاً عن التقدم المحرز نحو تنفيذ النتائج الإنمائية للاستراتيجية، يقدم أمثلة ملموسة وقصصاً عن التحولات التي حدثت. وسيعرض فرع ثانٍ النتائج وفقاً لمصفوفة رصد الفعالية المؤسسية.

٨٣ - وسيجري البرنامج الإنمائي تقييماً مستقلاً لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، عند إتمامها.